التأويلُ النحويُّ في النِّسبة في التفسير البسيط للواحدي (ت ٤٦٨هـ)

Grammatical interpretation of the ratio in the simple interpretation of Al-Wahidi (d. 468 AH).

أ.م.د. علي فرحان جواد

الدراسات العليا /قسم اللغة العربية/ اللغة

الطالب: مرتضى أحمد عبد الرضا الطائي

جامعة / المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية

Dr. Ali Farhan Jawad
Postgraduate / Arabic Language / Language
Murtada Ahmed Abdul-Reda Al-Taie.
University of Muthanna / College of Education for Humanities

كلمات مفتاحية : التأويل النحوي / الجملة القرآنية / الحركة الاعرابية / فاضل السامرائي

ملخص البحث

إنَّ علماءَ اللغة العربية عملوا على صياغة منهج تسير عليه اللغة العربية على وفق قواعد وقوانين محددةٍ وما خالف هذه القواعد من الكلام ردُّوه إليها بالتأويل , فقد جاء التأويل في النحو ليعالج مشكلة مقتضاها ردُّ ما خالف القواعد إلى أصله الذي بُنيَ عليه فتأوّلوا ألفاظًا وعبارات وأضافوها على ظاهر الكلام مع أنَّها لم تكن فيه , وتصبّ أهمية هذا البحث في معالجة ما قيل بتأويل الآيات القرآنية نحويًا التي جاءت على غير القواعد التي رسمها النحويون للجملة العربية, وذلك بالنظر إلى المعنى من دون حمل الكلام على ما ليس فيه.

Abstract

The Arabic linguists have worked to formulate a method for the Arabic language to follow according to specific rules and laws, and what violated these rules of speech, they responded to it with interpretation, as the interpretation came in the way to address the problem of its necessity to return what violated the rules to its origin on which they were based, and they interpreted words and expressions and added it on a visible Speech even though it was not in it, and the importance of this research is in dealing with what was said by the interpretation of the Qur'anic verses grammatically that came in contrast to the rules drawn by the grammatists of the Arab sentence, in view of the meaning without carrying the words to what is not in it.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين وبعد:

جاء هذا البحث خدمة للقرآن والعربية فقد حاول أنْ يلفت النظر إلى ظاهر الجملة القرآنية من دون الولوج في التأويل النحوي الذي يعمل على إضافة ألفاظ على الجملة لم تكن فيها, أو انابة حروف بعضها عن بعض وهي مستعملة لمعنًى مقصود ولم ينُب عنها شيء, فقد عملت على ذكر التأويلات التي قال بها الواحدي (ت ٤٦٨هـ) وغيره من المفسرين وأصحاب كتب إعراب القرآن من علماء العربية رفع الله مقامهم ومن ثم سلّطت الضوء على ظاهر اللفظ لما يحمله من معنى من دون تأويل أو تحميل الآيات القرآنية ألفاظًا لم تكن فيها.

توطئة:

النسبة اضافة شيء إلى شيء آخر وربطه به, ويتكوّن من طرفين من الكلام منسوب ومنسوب إليه[١], والنسبة قرينة معنوية كبرى كالتخصيص تولج في أثنائها قرائن فرعية, وهذه القرينة قيد عام على الاسناد أو ما وقع في نطاقه وهذا القيد يجعل علاقة الاسناد نسبية, فإذا كان التخصيص تضييقا فالنسبة الحاق وهذا ما يفرّق بين النسبة والتخصيص[٢], وما يلج في هذا الباب النحوي المجرورات والمعاني النحوية المستفادة منها, وإذا كانت قرينة النسبة معنوية فالقرائن اللفظية هي التي تساعد على كشفها وما صار فيها من تأويل.

فهذه القرينة المعنوية عامل مساعد في فهم المعاني النحوية المنضوية تحت عنواناتها كما هي الحال في المجرورات, وكلٌّ في سياقه ومقامه الذي يقتضيه.

إنَّ الحيّز الذي دخلت منه النسبة في التأويل النحوي كبير, وهذا الحيّز مصطلح دخلت فيه معظم أبواب النحو العربي وهو (الحذف) والحذف في العربية مفتَّحة أبوابه على مصراعيها, فما قيل بحذف المضاف إليه, وحذف حرف الجر, والاسم المجرور في القسم وغير القسم, هذه المداخل كلُّها سمحت أنْ يدخل التأويل في إعادتها الى الوضع والشكل الأصلي.

حذف المضاف إليه

قال تعالى: ﴿الَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾[سورة طه: ٩٦] يرى الواحدي أنَّ المضاف إليه محذوف والتقدير: أثر فرس الرسول[٣], وجوَّز النحويون حذف المضاف إليه من الكلام إذا دلَّ عليه دليل , جاء في المقرب أنَّ المضاف إليه يُحذف ولكن بقياس وهو أنْ يكون مفردًا وكان المضاف اسم زمان, فإذا كان المحذوف معرفة بنيت اسم الزمان على الضم, وإنْ كان نكرة لم يبنه[٤], وقيل: إنَّ المضاف إليه قد حُذِف في قولهم: كان ذلك إذ وحينئذ، ومررت بكل قائماً, وقال الله تعالى: ﴿وكلاً آتينا حكماً وعلماً﴾[سورة الأنبياء: ٧٩], وقال تعالى: ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾ [الزخرف: ٣٢][٥], وذكر ابن عقيل أنَّ أكثر مايكون

حذف المضاف إليه إذا عُطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأوَّل, نحو: قطع الله يد, ورجل مَنْ قالها, بتقدير: قطع الله يد مَنْ قالها ورجل من قالها, فحذف ما أُضيف إليه (يد) وهو من قالها؛ لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه[٦], وهذا خير تبريرٍ لاكتفاء جملة الاضافة بذكر طرف واحد منها , من دون اطراد ذكر المضاف إليه مع المضاف إذا كانت الجملة محمَّلة بالقرائن والدلائل والايحاءات التي تجعل وجود المضاف إليه معلومًا من السياق, وقيل: يكثر حذف المضاف إليه في الأسماء التامة[٧].

أمَّا الآية التي ذكر فيها الواحدي حذف المضاف إليه فيرى أغلب المفسرين أنَّ تقدير الآية يكون على حذف المضاف إليه (أثر فرس الرسول)[٨], وجاء في البحر المحيط ليس في القرآن تصريح بأن يكون جبريل معهودًا باسم الرسول, وقد يكون المراد بالرسول موسى عليه وعلى نبينا وآله السلام, وأثره سنته ورسمه الذي أُمر به, وقول السامري (بصرت بما لم يبصروا به) أي: عرفت أنَّ الذي أنتم عليه ليس بحق وقد كنت قد قبضت قبضة من أثرك أيها الرسول, أي: شيئًا من دينك, وما قيل أنَّه لابدَّ من إضمار المضاف إليه يبعد جدًا؛ لأنه خلاف الأصل, ويبعد اختصاص السامري بمعرفة جبريل, فكيف يطَّلع كافر على أشياء مخفية عليه, ولعلّ قائلا يقول: لعلَّ موسى اطَّلع على مثل هذا ولأجله أتى بالمعجزات, فيصير ذلك قدحًا بما أتى به الرسل من خوارق[٩], ويرى ابن عاشور أنَّ ما ذكر عن السامري لا يوجد في كتب الإسرائيليين ولا ورد به أثر من السنّة وإنّما هي أقوال بعض السلف ولعلّها تسرّبت للناس من روايات القصّاصين, وإذا صُرفت الكلمات الستُّ إلى معان مجازية كان: بصُرت بمعنى علمتُ واهتديت، أي اهتديت إلى علم ما لم يعلموه، وهو علم صناعة التماثيل والصور الذي به صنع العجل، وعلم الحِيل الذي أوجد به خُوار العجل، وكانت القبضة بمعنى النصيب القليل، وكان الأثر بمعنى التعليم ، أي الشريعة، وكان نبذت بمعنى أهملت ونقضت، أي كنت ذا معرفة إجمالية من هدي الشريعة فانخلعت عنها بالكفر. وبذلك يصحّ أنْ يحمل لفظ الرسول على المعنى الشائع المتعارف وهو مَن أوحي إليه بشرع من الله وأُمر بتبليغه, وكان المعنى: إنّي بعملي العجل للعبادة نقضت إتباع شريعة موسى. والمعنى: أنّه اعترف أمام موسى بصنعِهِ العجل واعترف بأنه جَهِل فَضَلّ، واعتذر بأنّ ذلك سوّلته له نفسه[١٠].

والذي يبدو أنْ ليس هنالك مسوّغ للقول بحذف المضاف إليه من الآية المباركة, وليس ثمة نقص نحوي في لغة الآية لأنْ يقال بالحذف فيها, فالقول بحذف المضاف إليه في هذه الآية أمر قد تكلَّف به الواحدي والمفسرون, وما قاله أبو حيان وابن عاشور قرينة على أنَّ الآية لا إشكال في نحوها ومعانيها التي خرجت إليها كلماتها, قال صاحب الميزان ((لا نجد في كلامه تعالى في هذه القصة ولا فيما يرتبط بها في الجملة ما يوضّح المراد منه ولذا اختلفوا في تفسيره))[١١], فكان من الأولى حمل الآية على ظاهرها من دون تأويل احتمالي قد يصحّ أو لا يصحّ.

وتحرير ماتقدَم أنَّ حذف المنسوب إليه لا يصح في هذا الموضع ولابدَّ من حمل الكلام على ظاهره؛ كي لا يقدح الأنبياء بمعجزاتهم وما جاؤوا به من الخوارق بإذن الله, وليست هناك قرينة لا لفظية ولا معنوية دالة على حذف المضاف إليه في الآية المباركة, وحذف النسبة في هذه الآية افتراض عليها بما ليس فيها, والمعنى يكون: قبضت قبضة من الرسول؛ لأنَّ المنسوب والمنسوب إليه مرتبط أحدهما بالآخر وهما كالكلمة الواحدة في اللفظ والمعنى ولا يمكن الفصل بينهما, ويصبح المعنى: قبضت قبضة من دين الرسول أو شريعته أو علمه وما إلى ذلك من المعاني المجازية التي يحملها قوله (أثر).

قال تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [سورة الروم: ٤] قال الواحدي: ((تأويله: من قبل كل شيء وبعده))[١٢], يرى الزجاج أنَّ (قبلُ, وبعدُ) بُنِيتا على الضم؛ لأنَّهما غايتان, ومعنى غاية أنَّ الكلمة حُذِفت منها الاضافة, وبُنِيَتا على الضم؛ لأنَّهما عُرِّفا على غير جهة التعريف؛ لأنّهما حُذِف منهما ما أُضيفتا إليه, والمعنى: لله الأمر من قبلِ أنْ يُغلب الروم ومن بعدِ ماغلبت[١٣], قال الزمخشري: ((أي في أوّل الوقتين وفي آخرهما حين غلبوا وحين يغلبون... وقرئ: من قبلٍ ومن بعدٍ على الجرّ من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه. كأنه قيل: قبلاً وبعداً، بمعنى أوّلاً وآخراً))[١٤], وإلى حذف المضاف إليه ذهب معظم المفسرين[١٥].

يرى النحويون: أنَّ المضاف إليه يُحذف إذا كان مفردًا وكان المضاف اسم زمان, فإذا كان المحذوف معرفة بنيت اسم الزمان على الضم[١٦], يرى الدكتور الحموز أنَّ أكثر مواطن حذف المضاف إليه شيوعًا واطرادًا هو إذا كان المضاف إحدى الغايات[١٧], وفي هذه الأقوال قرائن لفظية أيَّدت قول الواحدي في حذف المضاف إليه, والقرائن هي: قرينة صيغة المضاف التي جاءت اسم زمان (قبل, بعد), وقرينة الحركة الإعرابية لاسمي الزمان (البناء على الضم), ومن ثمَّ التضامّ الحاصل في تلازم ركني جملة الإضافة, أي بين المضاف والمضاف إليه, فالمضاف لابدَّ له من المضاف إليه, وهذه القرائن سوّغت القول بحذف المضاف إليه؛ لأنَّها قاعدة نحوية ثابتة عند النحويين.

إذا كانت النسبة قيدًا عامًا على الإسناد فإنَّها تفيد التقييد؛ لأنَّها تجعل علاقة الإسناد نسبية[١٨], وإذا كانت في الغايات تجعلها كذلك, أي: بنسبة محدودة, فيكون الاستعمال تقييديًا؛ لأنَّ المركّب النسبي أو الإضافي هو مركّب تقييدي, وهذا ماجعل هناك نسبية تقييدية تقيِّد الآية في غايتيها وهذا لاصحّ على معناها.

فإذا كان التقدير كما قال المفسرون سيكون الأمر لله قبل أنْ يُغلَبوا وبعد ما غلبوا, وهذا تكلّف على الآية, إذ كيف يكون هذا وقال الله تعالى: ﴿بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾[سورة الرعد: ٣١]؟ فالوظيفة المتحصّلة من هذا الاستعمال أنَّ الأمر لله لا قبل غاية ولا بعد غاية, وليس له نسبة, وجاء قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ للاطلاق لايُقدَّرُ له شيء لذلك جعل الله تعالى الغايتين منقطعتين؛ لأنَّه لايحدُّ بشيء لا بعدُ ولا قبلُ, والذي يبدو أنَّ قول الواحدي (من قبل كل شيء وبعده) قد اقترب من

الآية, واعطى معنى الاطلاق ولم يحصره في الغالب المتداول بين الروم والفرس, وهذا ما يجعله بأنَّه حمل الآية على ظاهرها من دون أنْ يثقلها بما ليس فيها.

للتأويل النحوي في حذف حروف الجر

قال تعالى:﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا﴾[سورة الفرقان:٤٣], قال الواحدي: ((تقدير الآية: أرأيت من اتخذ إلهه بهواه، فحذف الجار))[١٩], وهذه الآية الكريمة مّما انفرد فيها الوحدي وقال بحذف حرف الجر الباء, في حين جاء في بعض التفاسير هذا الاستعمال محمول على التقديم والتأخير, أي: تقديم المفعول الثاني (إلهه) على المفعول الأول (هواه) فيكون المعنى: من اتخذ هواه قُدوة له في أعماله لا يأتي عملاً إلاّ إذا كان وفاقاً لشهوته فكأنَّ هواهُ إلهه, ويكون معنى﴿ إلهه﴾ شبيهاً بإلهه في اطاعته على طريقة التشبيه البليغ, وهذا المعنى أشمل في الذم لأنّه يشمل عبادتهم الأصنام ويشمل غير ذلك من المنكرات والفواحش من أفعالهم[٢٠], وحمله ابو حيان على الترتيب من دون تقديم وتأخير فيكون المعنى: أنَّه لم يتَّخذ إلهًا إلَّا هواه, قال: وادعاء القلب ليس بجّيد[٢١]. هذا قول المفسرين.

أمَّا الحذف الذي قال به صاحبنا فهو مردود؛ لأنَّ الحروف لا يليق بها الحذف وأنَّ أعدل أحوالها أنْ تستعمل غير محذوفة والقياس في امتناع حذفها فمن قبل أنَّ الغرض في الحروف إنَّما هو الاختصار ألا ترى أنّك إذا قلت ما قام زيد فقد نابت (ما) عن (أنفي) وإذا قلت هل قام زيد فقد نابت (هل) عن أستفهم فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفا لأفرطت في الايجاز؛ لأنَّ اختصار المُختصَر اجحاف به[٢٢], وهذا القول يسري مفعوله على حروف الجر وإن كان بعض النحويين جوَّزوا حذفها, ذكر ابن هشام حذف حروف الجر, قال: ((يكثر ويطرد مع أنَّ وأنْ ... وجاء في غيرهما))[٢٣], ويرى الزركشي أنَّ حرف الجر يكثر حذفه في القرآن[٢٤]. والأرجح أنَّ لذكرها معنى ولحذفها معنى مغايرا؛ لأنَّ ((حروف الجر قيود معنوية قد يقتضي المقام اثباتها وقد يحتمل حذفها والاستغناء عنها))[٢٥], فاستعمالها يكون على ما يقضيه السياق والمقام, فإذا أُرِيد تقييد نسبة المعنى استعملت وإذا أُريد الاطلاق حذفت, ولها دلالات لاتظهر بالحذف, نحو: (أقبل الرجل نفسه) أي: هو وليس غيره, أمَّا (اقبل الرجل بنفسه) وإنْ كان فيه المعنى الأوَّل, ففيه معنى الاهتمام والتعظيم للرجل[٢٦], فيكون الأصل في حروف الجر إذا أُرِيدَ معناها أنْ تثبت؛ لأنّها حروف معان لا يفهم مدلولها إلاّ إذا ذكرت[٢٧].

وعلى ما تقدَّم يكون الواحدي حمل الآية على غير ظاهرها لفظيًا ومعنويًا؛ لأنَّ ((التعليق بواسطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته ايجاد علاقة نسبية بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الاسناد))[٢٨], وظاهر الآية جاء من دون نسبة ولا وجود للمجرور فيه, بل جاء هذا الاستعمال

للاطلاق في عبادة الكافر ما يهوى, فقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ لايطابق تقدير الواحدي (بهواه) في المعنى؛ لأنَّ تعليق الجار والمجرور بالفعل (اتخذ) يجعل الأمر نسبيًا ويكون الاتخاذ بنسبة من الهوى ولايكون فيه معنى الاطلاق الذي خرج إليه ظاهر الآية.

وعلى هذا يكون تأويل الواحدي للآية غير دقيق وتكلّف به؛ ذلك أنَّ المعنى في ظاهرها أبلغ ممّا قدَّره وأكثر اتساعًا في معناه, والأفضل في الآية أنْ تحمل على تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول, فالكافر يهوى الشيء ثم يتخذه إلهًا له, ولكن جيء بالتقديم للاهتمام في شدة التوبيخ والذم.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[سورة آل عمران: ١٧٥] قال الواحدي: ((وقوله تعالى ﴿أَوْلِيَاءَهُ﴾ حُذِف منه الجارُّ، أي: بأوليائِهِ، أو: مِن أوليائه، فَلَمَّا حُذِفَ الجار، وَصَلَ الفعلُ إلى المفعول الثاني فَنَصَبَهُ))[٢٩] ويرى الفراء أنَّ الآية حُذِف منها المفعول به وحرف الجر, والتقدير: يخوّفكم بأوليائه[٣٠], ويرى الزجاج بتقدير (من) أي: من أوليائه[٣١] وذهب الزمخشري إلى تقدير: يخوّفكم أولياءه, من دون أنْ يقول بحذف حرف الجر[٣٢], وعلى حذف المفعول أولًا وحذف الجار ثانيًا أغلب التفاسير[٣٣].

وإذا كانت الآية تحتمل كل هذه التقديرات فمن الأولى أنْ يحملها الواحدي على ظاهرها؛ وذلك لسعة معناها, إذ يرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ هذه الاستعمالات التي تحتمل أكثر من تقدير حريٌّ بها أنْ تحمل على ظاهرها؛ لأنَّ توسّعها في المعنى جعلها بهذا الشكل[٣٤], والذي يبدو أنَّ الواحدي تابع قواعد النحويين, واتضح هذا في أثناء شرحه للآية قال إنَّ التقدير عند النحويين يخوّفكم بأوليائه[٣٥], والقرآن الكريم مؤسِّس لقواعد نحويةٍ لم تكن من ذي قبل عند النحويين, قال الجواري: ((إنَّ العبارة القرآنية تؤسّس قاعدة أوسع وأشمل وتفضي إلى أساليب في التعبير رحيبة منطلقة, دقيقة في الوقت نفسه متقنة))[٣٦], فإذا كان الفعل (يخوِّف) يتعدّى الى مفعوله الثاني بحرف جر عند النحويين ففي الآية تعدّى بنفسه ولم يكن لفهم المعنى حاجة لتقدير حرف جر محذوف, واتسع المعنى أكثر ممّا كان بحرف الجر, وهذا تأسيس جديد على النحويين لذلك عمدوا إلى تقدير الجار المحذوف للتوفيق بين النص والقاعدة النحوية, وليست هناك قرائن دالة على الحذف سوى قرينة الصيغة للفعل التي تتعدّى بحرف الجر, والآية في ظاهرها متضامّة مترابطة متسقة منسابة في لفظها.

وتحرير ماذهب إليه الواحدي هو الالتزام بالقاعدة والأصل النحوي على ما أقرَّه النحويون من قواعد, دون مراعاته للمعنى المتحصّل من ظاهر الآية, وعلى هذا يكون قد جاء للآية بما ليس فيها ولم يتوصّل للمعنى الذي حمله ظاهر الآية فعمد مباشرة الى تقدير المحذوف الذي لا وجودَ له لفظيًا ومعنويًا.

التأويل النحوي في حذف الجار والمجرور

قال تعالى:﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا﴾[سورة الأحزاب:١٥], قال الواحدي: ((وقوله تعالى:﴿وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا﴾ أي عنه، فحذف للعلم به))[٣٧], ذكر الزركشي[٣٨] أنَّ حذف الجار والمجرور قد يرد في التنزيل العزيز، واستشهد بقوله تعالى: ﴿خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً﴾[سورة التوبة: ١٢٠]، والتأويل: بسيئ، وقوله تعالى:﴿وآخَرَ سَيِّئاً﴾، على تقدير: بصالح، على حذف الجار والمجرور معاً في الموضعين[٣٩].

وما ذكره الواحدي قد جاء عند بعض أهل التفسير بعده [٤٠], وقد جاءت الآية من دون نسبة, وتأوّل الواحدي نسبة لها اهتمامًا منه بالأصل اللغوي, إذ تابع النحويين في تفسيره أكثر من المفسرين, والنحويون معنيون بجانب الإعراب قبل كل شيء أمَّا جانب المعنى فأمره عندهم هيّن[٤١], ومعنى الآية لايقتضي هذا التقدير, إذ خرجت إلى إطلاق معنى التهديد الجاري المستمر؛ لأنَّ (عهد الله) لم يتعلّق به شيء ليحدّد وقته أو نسبته, ولو كان الأمر كما زعم الواحدي يكون تعليق الجار والمجرور بـ (عهد) ويصبح المعنى (مضى عهد الله مسؤولًا عنه) فالجار والمجرور حدّد وقيّد المعنى بالمضيّ, لذلك كان ظاهر الآية أصلًا من دون أنْ يُقدَّر له شيء ليفاد منه معنى التهديد إذا ما خولف العهد, لأنَّ الوفاء بالعهد واجب شرعي وأخلاقي, فالأنسان عندما يعاهد الله على شيء يكون مسؤولًا الى حين الوفاء, ويبقى مُدانًا إلى الله إذا لم يفِ بعهده, لذلك كانت الآية المباركة تهديدًا لمن لم يفِ بعهده.

وتقدير الواحدي لم يعطِ المعنى الذي قصدته الآية؛ لأنَّه حمّلها على ما ليس فيها, وقيَّد المعنى بنسبة الجار والمجرور الى معنى الاسم (عهد), وعلى هذا يكون قد حكم بغير ظاهر الآية وتابع الأصل الذي بنيت عليه القاعدة ولم يلتفت الى المعنى الذي أفاده هذا التركيب, وكل هذا أنَّه استعمل النحو الأداة الأولى في تفسيره وتقيَّد بالأصول التي وضعها النحويون, ولم يراعِ الأصل الجديد الذي جاءت به لغة القرآن.

قال تعالى:﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾[سورة التوبة: ٤٧] قال الواحدي: ((وقوله تعالى:﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ أي: يبغون لكم))[٤٢], وأغلب االتفاسير أشارت الى حذف الجار والمجرور في هذه الآية[٤٣], إلَّا الزمخشري, قال: ((يحاولون أنْ يفتنوكم بأنْ يوقعوا الخلاف فيما بينكم ويفسدوا نياتكم في مغزاكم))[٤٤], ولم يقل بالحذف الذي ذهب إليه الواحدي والمفسرون.

إنَّ التعليق بوساطة ما يفهم بالحرف من نسبة هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور ومعنى الحدث الذي في علاقة الاسناد[٤٥], وما يفاد من هذا القول على معنى الآية أنَّ الواحدي أراد أنْ يجدَ علاقة نسبية للآية فتأوَّل لها الجار والمجرور على غير ظاهرها لينسبه إلى (يبغون), وقيل أنَّ الفعل (بغى) يتعدّى إلى مفعول واحد كما في قوله تعالى:

﴿ أَفَغَيْرَ دِيْنِ اللهِ يَبْغُوْنَ ﴾[سورة آل عمران: ٨٣].

وعدّي (يبغونكم) إلى ضمير المخاطبين هنا على طريقة نزع الخافض، وأصله يبغون لكم الفتنة. وهو استعمال شائع في فعل بغي بمعنى طلب[٤٦], ولعل الأقرب إلى معنى الآية ما قاله الزمخشري أنَّ (يبغون) بمعنى يحاولون, ولو كان بمعنى يطلبون لكان الطلب من غيرهم وليس من أنفسهم, وبما أنَّ سياق الآية عن الذين لم يؤمنوا بالله واليوم الآخر وارتابت قلوبهم من دين محمد صلى الله عليه وآله فقيل لهم اقعدوا مع القاعدين؛ لأنهم لودخلوا الجهاد مع النبي لحاولوا الفتنة في صفوف المؤمنين ولايطلبون الفتنة لهم, بل هم يحاولون, لذلك جاءت لغة الآية على تأسيس قاعدة جديدة بتعدي الفعل (بغى) إلى مفعوله الثاني من دون حرف جر؛ لتخرج بوظيفة معنوية لم تكن مع ذكر الجار والمجرور, وكان حريٌّ بالواحدي أنْ يخضع القاعدة الى لغة القرآن؛ لأنَّ ما فيه مؤسَّس من واضعٍ حكيم على غير ما أقرَّه النحويون, وخرْقه لقواعدهم لم يكن إلَّا لمعانٍ أكثر بلاغة وأكثر كثافة في المعنى.

إنَّ ما قاله الواحدي لم يتمخّض عن المعنى الذي في ظاهر الآية وهو تكليف عليها, ويظهر الاهتمام باللغة أكثر من الاهتمام بالمعنى, إلَّا أنَّ هذا الاستعمال لم يخالف اللغة ولم يتجرّد عن مدلولاته المعنوية, بل كان له معناه الخاص الذي لايكون في غيره من الاستعمالات, أو في التقدير الذي قاله الواحدي.

التأويل النحوي حذف القسم

ومّما دخل في مباحث حذف الجمل عند النحويين حذف جملة القسم, فهو يأتي مظهرًا ومضمرًا, قال سيبويه: ((وسألته [يعني الخليل] عن قوله [لتفعلن] إذا جاءت مبتدأةً ليس قبلها ما يحلف به؟ فقال: إنّما جاءت على نيَّة اليمين وإنْ لم يتكلَّم بالمحلوف به))[٤٧], وجاء في المغني ((حذف جملة القسم كثير جدًا, وهو لازم مع الباء من حروف القسم, وحيث قيل لأفعلن أو لقد أفعل أو لئن أفعل ولم يتقدّم جملة قسم فثمَّ جملة قسم مقدّرة))[٤٨], فتقدير جملة القسم إنْ لم يكن لها ذكر أمر تداول ذكره بين النحويين الأقدمين[٤٩].

ومن النحويين المحدثين, يرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ من أنواع القسم ما يكون مضمرًا أو غير صريح ويعرف بقرينته التي دلّت عليه وهي (اللام), نحو قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾[سورة آل عمران: ١٨٦] [٥٠], فجملة القسم قد يستغنى عنها بذكر (اللام) فقط في القرآن الكريم, وجاء هذا الاستعمال في القرآن لأمر كان قد اقتضاه المقام.

وجاء في البسيط جملة من الآيات التي قال الواحدي بحذف جملة القسم فيها, نحو قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾[سورة مريم: ٧٧], قال الواحدي: ((﴿وَقَالَ لَأُوتَيَن﴾ لأعطين أي: والله لأوتين القسم))[٥١], ومّما اطلع عليه الباحث أنَّ هذا التقدير انفرد به الواحدي عن سابقيه فلم يقل بهذا التقدير ممّن اعتمد عليهم الواحدي في تفسيره ومنهم (مقاتل, والفراء, والزجاج) إلَّا

أنهم ذكروا سبب نزول الآية, وسبب نزول هذه الآية المباركة خير دليل على الاكتفاء بجملة جواب القسم من دون ذكر لجملة القسم.

قيل إنَّ سبب نزول الآية: أنَّها نزلت في العاص بن وائل، وذلك أنّ خباب بن الأرت كان له عليه دين فأتاه يتقاضاه فقال العاص لخباب, وكان خباب مسلمًا: لا أقضيك حتى تكفر بإله محمد، فقال خباب: والله لا أكفر بإله محمد حيًا ولا ميتًا ولا حين أبعث، فقال العاص: أو تبعث أيضًا؟ فدع مالك قبلي، فإذا بعثت أعطيت مالًا وولدًا وقضيتك ممّا أعطى، يقول ذلك مستهزئا؛ لأنَّه لا يؤمن بما في القرآن من الثواب والعقاب[٥٢].

فالآية في ظاهرها أبلغ مما يُقَدَّر لها محذوف, وبما أنَّ العاص بن وائل كان لايؤمن بالله جلَّ وعلا , ولابنبيّه محمد صلى الله عليه وآله, فبمَ كان يقسم؟ فإضمار جملة القسم في هذا الموضع خرج إلى وظيفة اقتضاها المقام, وهي: لاحتقار المقسوم به؛ لأنَّه غير الله سبحانه, فإله خباب غير الإله المزعوم للعاص هذا من جانب, ومن جانب آخر وإنْ كان العاص قد أقسم بالله فقسمه كاذب؛ لأنَّه لايؤمن به, فإضمار جملة القسم تكون لكذبه في قسمه, وبما أنَّ الواحدي جعل اهتمامه جلَّه في الأصل البنيوي الذي رُسِمت عليه الجمل النحوية جعل جواب القسم مضمرًا مقدَّرًا, في حين أنَّ وجود (اللّام) في الآية المباركة كانت قد دلّت عليه (في), والمعنى لايحتاج إلى هذا التقدير.

والواحدي عمد إلى هذا التقدير؛ لأنَّه أراد المآل إلى ذكر أطراف الجملة كاملة, والإبداع في اللغة لا يتوقّف عند حدود الذكر والحذف, إذ أنَّ لكل استعمال معناه الخاص, ومعنى الكلام يرتبط بالمقام الذي قيل فيه, وبالقرائن اللغوية التي تعدّ خارطةً للوصول إلى المعنى, فسبب نزول الآية جاء ليكون قرينة على الاكتفاء بجواب القسم وحده, وهو يحدّد الموقف الذي قيلت فيه الآية, أمّا (اللام) وإنْ كانت لام القسم, فالآية جاءت على سبيل الحكاية فاكتفت بجوابه فقط.

قال تعالى:﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [سورة المؤمنين:٤٠] قال الواحدي: ((قوله:﴿ لَيُصْبِحُنَّ﴾ هذه اللام لام القسم على معنى: والله ليصبحن نادمين))[٥٣], فالمتكلم هو الله جلَّ وعلا, وهذا الاستعمال اللغوي لم يكن خروجًا على النظام النحوي, بل استعمال له معناه الخاص يختلف عن معنى القسم المذكور, ومعناه أنَّ الله سبحانه وتعالى استجاب لدعوة نبيه وأنَّه سينصره عن وقت قريب, وفي الكلام وعيد لقوم هود وهذا الوعيد كان قد تحقّق ودليل تحقّقه قوله تعالى:﴿فأخذتهم الصيحة مصبحين﴾[سورة الحجر: ٨٣] , فالكلام جاء بلا قسم واكتفى بجوابه؛ لأنَّ مقامه بين الله ورسوله وكلام الله متحقّق سواء أ جاء بقسم أم من دونه, هذا من ناحية, ومن ناحية أُخرى قد يكون النظام اللغوي في هذه الآية لايُراد به التأكيد بجملة القسم, وهذه القلّة في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ أنَّ الله سبحانه أعطى المهلة القليلة لقوم هود لعلَّ منهم من يتوب ويرجع الى الله فلا يشمله العذاب؛ لأنَّ رحمته سبقت غضبه, فدعوة النبي وإنْ كانت مستجابة إلَّا أنَّ

استجابتها ليست آنية بل أنظرهم الله الى الإصباح أو إلى وقت شروق الشمس, قال تعالى:﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ﴾[سورة الحجر: ٧٣], إذ أنَّ في هذا الوقت القليل حكمة عظيمة من الله جلَّ شأنه وفرصة ثمينة لقوم هود لكي يتبعوا رسول الله فينجوا من العذاب, فدعوة النبي تحقّقت إلّا أنَّها تطلبّت نظامًا لغويًا يناسبها, وافتقار الجملة القرآنية لعنصر من مؤكداتها له غرضه المعنوي الذي تقتضيه حكمة الله, هذا من جانب, ومن جانبٍ آخر قد تكون الآية على نحو ما يرى الدكتور فاضل السامرائي فقد تكون الجملة مكتفيةً بجواب القسم واستغنت عن القسم أو ليس فيها قسم بل جاءت لغرض توكيدي لا غير, وليس كل ما يصلح أنْ يقع جوابًا لقسم يكون جوابًا للقسم بالضرورة(٥٤). وعلى هذا تكون الآية مؤكَّدة بتأكيد يشبه القسم مع أنَّها على غير إرادة القسم وجيء بهذا النمط النحوي لتأكيد وقوع العذاب فيهم بعد مهلة قليلة, في الصباح أو حين شروق الشمس, ولا يصلح تقدير قسم محذوف من الآية المباركة, كون بنيتها جاءت لغرض التأكيد ولم تكن على نية القسم.

فإذا حُمِلَت الآية على القسم فالوظيفة النحوية في ظاهرها, والتي أنتجها هذا الاستعمال اللغوي, اقتصرت على جواب القسم وحده؛ وذلك لأنَّ القسم في هذه الآية يقتضي تحقّق جوابه سواء أتابوا الى الله وأطاعوا نبيه أم لم يتوبوا, أمّا بذكر الجواب وحده فالأمر مختلف؛ لأنَّ توبتهم تنجيهم من العذاب, والذي يدلّ على أنَّ في كلام الله مهلة وفرصة أخيرة لقوم هود قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾, فلم تكن استجابة الدعوة في حينها أو في الوقت ذاته والله قادر عليها في حينها أو أقل من ذلك, بل أعطاهم الله وقتًا قليلًا لعلهم يعودون إلى رشدهم, فجملة القسم لم تذكر لحكمة إلهية وهي أنَّ الله لايظلم أحدًا من خلقه, ويمهل ولا يهمل.

أمَّا الواحدي فلم يحمل الآية على ظاهرها وذهب الى بنيتها النحوية العميقة التي تتطلّب عناصر الجملة جميعها, وقد لايؤاخذ عليه هذا التقدير لأنَّه مفسّر استعمل النحو واحدًا من أدوات تفسيره واعتمد فيه على سابقيه, وإنْ انفرد في بعض آرائه فهو ليس نحويًا بل هو مفسر.

أمَّا إذا حُمِلت الآية على ترك القسم وجاءت بنيتها لغرض تأكيدي فيكون الواحدي قد ابتعد في تأويله عن معنى الآية البعد كلَّه على أنَّه بنى تأويله على نية القسم المحذوف في حين أنَّ ظاهر الآية جاء على نية التأكيد بما يشبه القسم ولعلَّ هذا القول أقرب إلى بنية الآية في ظاهرها, والواحدي حملها بعيدًا عن ظاهرها وقال بما ليس فيها.

التأويل النحوي في زيادة حروف الجر

قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾[سورة الأنعام: ٣٨] قال الواحدي: ((وقوله تعالى: ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ أي: شيئًا و﴿مِن﴾ زائدة، كقولك: ما جاءني من أحد، وتقديره: ما تركنا في الكتاب شيئًا لم نبيّنه؛ لأنّ معنى

التفريط يعود إلى التقصير عن المتقدّم فيما يحتاج إلى المتقدّم فيه))[٥٥], يرى سيبويه أنَّ (من) قد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنّها توكيد بمنزلة ما، إلاّ أنّها تجرّ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ(من)؛ لأنّ هذا موضع تبعيضٍ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس[٥٦] , وذهب ابن السراج إلى أنَّ الزيادة في الكلام تكون لفظًا لا معنًى؛ لأنَّ الزائد إذا ما حُذِفَ فإنَّه لايؤثّر على المعنى, قال: ((اعلم أنّ الالغاء إنّما هو أنْ تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إنْ كانت ممّا تعرب، وأنَّها متى أُسقطت من الكلام لم يختلّ الكلام، وإنّما يأتي ما يُلغى من الكلام تأكيدا أو تبيينا))[٥٧] وهذا ما يثبّت قول الواحدي على زيادة (من) في الآية المباركة, في حين أنكر ابن جني زيادة الحروف في الجمل ويرى أنَّ الحروف لا يليق بها الزيادة وأنَّ أعدل أحوالها أنْ تستعمل غير مزيدة ووجه ضعف زيادتها؛ لأنَّ الغرض في الحروف الاختصار فلو زيدت لنُقِض الغرض الذي قُصِد منها؛ لأنَّه يصير من الزيادة إلى ضد ما قُصِد من الاختصار, ولولا أنَّ في الحرف إذا زِيدَ ضربًا من التوكيد لما جازت زيادته البتة , والزيادة على ما به من ضعف القياس وإذا كان الأمر كذلك فقد علمنا من هذا أنّنا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد ولولا ذلك الذي أجمعوا عليه واعتزموه لما استجازوا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز[٥٨], وممّن أنكر الزيادة في القرآن الكريم وعدَّها ضربًا من الظن الباطل ابن مضاء القرطبي, قال: ((ومَنْ بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظنٍّ باطل قد تبيَّن بطلانه فقد قال بالقرآن بغير علم، وتوجّه الوعيد إليه ومّما يدلّ على أنَّه حرام الاجماع على أنَّه لا يُزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى ؛ لأنّ المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها))[٥٩], وهذا الرأي يناقض ما قاله الوحدي, بل يبطله, ويجعل وجود (من) التي قال الواحدي بزيادتها أصلًا في الجملة. ويرى الزركشي أنَّ الحرف الزائد في الجملة يتحصّل المعنى بدونه ولكن دون تأكيد, وبوجود الحرف كانت قد حصلت فائدة التأكيد, والواضع الحكيم لايضع الشيء إلّا لفائدة[٦٠].

والذي يبدو أنَّ ابن مضاء قد تعصَّب في رأيه ونفى الزيادة عن اللفظ والمعنى, والحق أنَّ الزيادة تكون لمعنى يقتضه المقام وبزيادة اللفظ يُزاد المعنى, وليست الزيادة ألّا معنى لها, فلا يدلّ الكلام على التأكيد مثلًا إذا رُفع منه الحرف الذي قيل بزيادته ويصير كلامًا خبريًا.

أمّا الآية الكريمة التي قال الواحدي بزيادة (من) فيها, ووافقه بعض النحويين[٦١], فعدَّ الشوكاني زيادتها للاستغراق[٦٢], وذهب السمين الحلبي إلى أنَّ في زيادتها ثلاثة معان, أولًا: تكون زائدة في المفعول به, وبالإمكان حذفها, ثانيًا: تكون تبعيضية, والثالث: أنْ (يكون من شيء) في محلّ نصب على المصدر وتكون من زائدة أيضًا[٦٣], واستبعد أبو حيان أنْ تكون تبعيضية؛ لأنَّها لايستقيم معناها مع السياق[٦٤].

وتحرير ما تقدَّم أنَّ كلَّ ما ذُكر مستبعد عن سياق الآية, والواحدي جارى البصريين وحكم بزيادتها, فالبصريون أجازوا تحقّق شرطين في زيادتها: أحدهما: أنْ يكون مجرورها نكرة, وهذا الشرط الأوَّل قد تحقّق في الآية, والثاني: أنْ يسبقها نفي أو شبهة[٦٥], وكان هذا الشرط قد تحقّق في الآية أيضًا, وهذه الشروط قرائن لفظية, ينضوي الشرط الأوَّل تحت قرينة الصيغة, إذ جاء الاسم المجرور نكرة, والشرط الثاني يكون في قرينة الأداة وهي (ما) النافية, وبهذه القرائن حكم الواحدي بزيادتها, ولو كان قد أفصح عن فائدة زيادتها لكان أحسن في حكمه.

إنَّ الآية إذا حُمِلت على ما قاله الواحدي والمفسرون لايمكن أنْ تعطي المعنى الذي قصدته بهذا الشكل من التركيب, وتكون الجملة خبرية, في حين جاءت (من) الجملة لتأكيد النفي ولايمكن فهم معنى التأكيد في الجملة من دونها, وإذا كانت مزيدة ويمكن رفعها من الكلام دون أنْ تؤثّر على معناه فيكون معناها احتماليا, وإذا لم يكن التفريط بشيء يكون ببعض الشيء وحاشا لله ذلك, لذلك اقتضى معنى الجملة أنْ يكون مقيدًا بحرف نسبة لكي لا يستقلّ مفهوم الجملة عن التأكيد.

فحروف الجر قرينة دالة على معنى النسبة التي توصف بها نسبة تركيبية تامة, وحرف الجر يدلّ على النسبة من جهتين, الأولى: دلالته على الربط فهو يرتبط بالأسم الواقع بعده, ولا ينفصل عنه, والثانية: عدم استقلاله بالمفهومية, إذ لا يدلُّ على معنًى مالم يتضامّ في جملة ويترابط معها[٦٦], وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ لتأكيد النسبة في عدم التفريط في الكتاب جميعه.

وبهذا يكون الواحدي قد أغفل المعنى الذي قصده هذا التركيب, وقال بما يرضي القاعدة لا بما يرضي المعنى.

قال تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾ [سورة الأنفال: ١١], قال الواحدي: ((على هاهنا صلة، والمعنى وليربط قلوبكم بالصبر وما أوقع فيها من اليقين فتثبت ولا تضطرب))[٦٧], ولم يشر إلى زيادة (على) في هذه الآية أحد من المفسرين على حدَّ ما اطلع عليه الباحث, وكان الواحدي حكم بزيادته ولم يتنبه إلى وظيفته التي خرج بها.

إنَّ العبارات القرآنية تتصرّف في حروف الجر تصرّفًا لا توافقه قواعد النحو, ولا أصول اللغة التي قصرت في الإحاطة به فانتقصت من الدقة في أداء المعاني على الوجه الذي أدَّته العبارة القرآنية[٦٨], ومن أنعم النظر في السياق الذي ورد فيه حرف الجر (على) يجد كل ألفاظه مستمدة من العلوّ (وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً) فمعاني هذه الألفاظ كلها تدلّ على العلو, وحرف الجر (على) يدلُّ على الاستعلاء حقيقيًا كان أم مجازيًا وهو من العلوّ[٦٩], وأصل الفعل (يربط) يتعدّى بنفسه من دون حرف جر, وعُدِّي في هذه الآية بحرف الجر؛ لأنَّ حقيقة نزول الماء الذي

يربط به على القلوب من جهة عليا, فجيء بحرف الجر الدالّ على الاستعلاء, وجاء هذا الاستعلاء دالاّ على القوة والثبات ورباطة الجأش فالقوي مستعلٍ في مقامه.

وليست هناك قرينة دالة على زيادة (على) سوى إمكان رفعه من الجملة, وإذا ما رُفِع منها لم تعطِ الوظيفة التي أعطتها به.

وبما أنَّ (على) حرف نسبة فقد قيَّد معنى الجملة بالاستعلاء المتحصّل من ثبات القلب والقدم؛ وذلك أنَّ تعليق قوله (على قلوبكم) بالفعل (يربط) أعطى معنى الحدث وهو ربط القلب والقوة والاستعلاء به؛ لأنَّ حرف الجر يضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وينسبها إليها ويجعل علاقة الاسناد نسبية[٧٠].

وعلى هذا يكون الواحدي بتأويله للآية قد ترك الجانب المعنوي لوجود (على) في الجملة وانشغل بالأصل النحوي واللغوي الذي خصّصه النحويون للكلام, في حين جاء القرآن بلغة مؤسِّسة جديدة تنبعث منها المعاني البليغة التي لم يستعملها النحويون, لذلك تأوَّلوا ما جاء مخالفًا لقواعدهم وتركوا معناه.

التأويل النحوي في نيابة حروف الجر

قال تعالى: ﴿وَهُمْ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ﴾[سورة البروج: ٧], قال الوحدي: ((ويكون على بمعنى مع كأنه قيل: وهم مع مَا يفعلون بالمؤمنين شهود حضروا ذلك التعذيب))[٧١], إذ جعل (على) نائبة عن (مع) في المعنى, وأنَّ مسألة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض خلاف بين البصريين والكوفيين, إذ يرى بعض الباحثين أنَّ نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ممّا أجازه الكوفيون وامتنع عنه البصريون[٧٢], مستشهدين بقول ابن هشام في المغني: ((مذهب البصريين أنَّ أحرف الجر لاينوب بعضها عن بعض بقياس... وما أوهم ذلك فهو عندهم مؤوَّل تأويلًا يقبله اللفظ كما قيل في ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾: إنَّ (في) ليست بمعنى (على), ولكن شبَّه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالِّ في الشيء, وأمَّا على تضمين معنى فعلٍ يتعدّى بذلك الحرف... وأمَّا شذوذ إنابة كلمة عن أُخرى, وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين, ولا يجعلون ذلك شاذًا ومذهبهم أقل تعسفًا))[٧٣], يفصح هذا القول عن امتناع البصريين في مسألة النيابة واقرار الكوفيين بها, وعليه يكون الواحدي قد تابع الكوفيين في حكمه على الآية بأنَّ (على) بمعنى (مع) في حين أنَّه في أغلب أحكامه النحوية يتابع المدرسة البصرية.

اعترض أحد الباحثين وذهب الى أنَّ نيابة حروف الجر بعضها عن بعض أمر اختلط على الباحثين القدامى والمحدثين فقالوا امتنع البصريون عن الإنابة وأجازها الكوفيون, ويرى أنَّ هذا القول لم يكن دقيقًا ولا يمكن التسليم به واستشهد بأقوال لسيبويه[٧٤], قال سيبويه: ((وباء الجر إنَّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله))[٧٥], وقال: ((وأمّا إلى فمنتهىً لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا... ويقول الرجل: إنّما أنا إليك، أي إنمّا أنت غايتي... فهذا أمر (إلى) وأصله وإنْ اتسعت))[٧٦], فيتبيّن مذهب سيبويه في حروف الجر أنَّه يضع لكل حرف معنى ولكن قد يتسع فيه فيظن وكأنَّه خرج عن هذا المعنى فيردّه بالتأويل الى معناه الأصل, نحو تأويله: إنَّما أنا إليك, أي: إنَّما أنت غايتي, فرجع به إلى معناه

الأصل الذي هو انتهاء الغاية[٧٧], فقول الواحدي وإنْ كان سيبويه يجيز الاتساع في حروف الجر فهو لم يتابع سيبويه؛ لأنَّه لم يقل بالاتساع الذي خرج إليه الاستبدال الذي حدث بين (على) و (مع) واقتصر في القول على أنَّ (على) بمعنى (مع) من دون بيان العلَّة, في حين أجاز سيبويه التناوب بين حروف الجر في قوله: ((وأمّا عن فلمّا عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوعٍ، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه. وقال: قد سقاه عن العيمة... وكساه عن العري، جعلهما قد تراخيا عنه... وقد تقع من موقعها أيضاً، تقول: أطعمه من جوعٍ، وكساه من عريٍ، وسقاه من العيمة))[٧٨].

فمَنْ قال إنَّ البصريين لم يجيزوا الإنابة في حروف الجر, فهذا سيبويه شيخ البصريين نصوصه صريحة في الإنابة.

من هذا يتحصّل أنَّ الواحدي كان قد تابع البصريين والكوفيين في مسألة نيابة حروف الجر وحكم على الآية وقال (على) بمعنى (مع).

إنَّ القصة التي جاءت بها التفاسير عن هذه الآية تثبت أنَّ (على) جاءت لمعناها وليس بمعنى (مع), وفيها تفسيران, احداهما: أنَّ الملك الطاغية الذي رفض أنْ يكون الله ربَّه وربَّ الأرباب حرّق مَنْ آمن بالله وخلَّى سبيل مَنْ اعترف بربوبيته, وعندما أحرق من رفضه ربًّا له كان شاهدًا على حرقهم واحراقهم, فيكون المعنى أنَّ الملك وحاشيته كانوا شهودًا حاضرين على ما يفعلون بالمؤمنين[٧٩], ولا تصلح (مع) ههنا؛ لأنَّها تعطي معنى المصاحبة, أمَّا (على) فتعطي معنى الاستعلاء, فالملك فعل هذا وحضر شاهدًا عليه لتعاليه واستعلائه على الله والمؤمنين.

أمَّا التفسير الثاني: أنَّهم شهود على ما سيكون في يوم القيامة, يوم تشهد عليهم جوارحهم جميعها, على نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[سورة النور: ٢٤][٨٠], فشهود ههنا جمع شاهد, فـ (شاهد على) تختلف دلالته عن (شاهد مع) وما يقتضيه المقام على هذا التفسير أنْ يكون السياق بـ (على)؛ لأنَّها بمعنى الضد, فعندما تشهد على الكافرين جوارحُهم تكون الشهادة ضدَّهم لا معهم.

فقوله تعالى (شهود) يكون بمعنى الحضور على التفسير الأول, ويكون بمعنى الشاهد على التفسير الثاني, ولعلّ الأصلح على ما يقتضيه المقام هو القول الأوَّل بدليل قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ﴾[سورة البروج: ٦] فـ(على) هنا للاستعلاء الحقيقي فبحضور الملك وحاشيته على صنيعتهم بالمؤمنين يكون التعذيب أشدّ قساوة.

والذي يبدو أنَّ لِحروف النسبة معاني أصلية وكلٌ يكون على ما يقضيه المقام فلا ينوب إحداهما عن الآخر ويعطي المعنى نفسه, فثمة فوارق دلالية في استعمالها, يرى الدكتور فاضل السامرائي أنَّ (على) للاستعلاء وليست بمعنى (مع) تمامًا؛ لأنَّ (مع) تعطي معنى المصاحبة[٨١], فقول الواحدي يتنافى مع ظاهر الآية وآلَ بها إلى غير مافيها وتكلَّف بما ليس لها, وليس لتقديره دلالة معنوية, ولا ثمة قرينة تدلّ على تأويله للآية.

قال تعالى: ﴿فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾[سورة القصص: ٢٤], قال الواحدي: ((واللام في قوله: ﴿لِمَا أَنْزَلْتَ﴾ معناها: إلى ما أنزلت))[٨٢], وليس هذا بالحكم الدقيق؛ لاختلاف معنى كل واحد منهما, فـ (إلى) تكون للانتهاء, أي: انتهاء الغاية[٨٣], واللّام لا

يكون للانتهاء وإنْ قاله بعضهم[٨٤], إذ أنَّ (اللَّام) في الموضع الذي قيل فيه بمعنى (إلى), فصَّل فيه القول فاضل السامرائي وأثبت أنَّه للتعليل, فيرى قوله تعالى:﴿ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[سورة الرعد: ٢] أنَّ اللَّام للتعليل وليس بمعنى إلى, والمعنى: يجري لبلوغ أجل مسمًّى, ومعنى قوله تعالى:﴿ كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[سورة لقمان: ٢٩], معناه لايزال جاريًا, حتى ينتهي إلى آخر وقت جريه المسمّى له[٨٥].

والآية التي نزلت في نبي الله موسى على نبينا وعليه السلام , ذكر الواحدي فيها أنَّ (اللَّام) بمعنى (إلى) ولم يقل أحد من المفسرين بهذا التأويل سوى صاحب الميزان[٨٦], وأفضل مَن خرَّجها الزمخشري قال: ((إنّي لأيِّ شيء أَنزَلْتَ إِليَّ قليل أو كثير، غث أو سمين... فقير))[٨٧], أو لِما أنزلت اليَّ من خير ونعمة وعلم وحكمة وتخليصي من تبعة قتل القبطي، وايصالي إلى أرض معمورة بأمَّة عظيمة بعد أنْ قطعت فيافي ومفازات فقير, وهذا ثناء على الله وطلب في الاستزادة[٨٨], فـ(اللَّام) ههنا للملك والتخصيص, ولا تكون (إلى) للملك, فمن معاني (اللَّام) الملك على سبيل التخصيص في النسبة[٨٩], من هذا يتحصّل أنَّ دقة الاستعمال اللغوي في نظام التركيب القرآني يكون لدقة المعنى, فيكون مُنتِجا لقواعد نحوية لم تكن من ذي قبل فهو أصل في تراكيبه وعليه يُعَوَّل, إلَّا أنَّ الواحدي عوَّل على قواعد النحويين في تفسيره, وأخذ يؤوِّل بما ليس في الاستعمال القرآني وحمل الآيات على غير ظاهرها, وليس هناك قرينة لفظية ولا معنوية دالَّة على أنَّ اللَّام بمعنى إلى, وقد يكون هذا الحكم مجرد تخمين؛ لأنَّ اللَّام لاتكون بمعنى إلى تمامًا؛ لأنَّ الحروف لا يوضع بعضها مكان بعض قياسًا إلَّا إذا كان معناهما واحدًا, ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحدا[٩٠], وليس الأمر كذلك في تأويل الواحدي؛ لأنَّ (إلى) حرف نسبة لانتهاء, و (اللَّام) في هذا الموضع حرف نسبة دال على الملك وليس فيه معنى الغاية.

وتحرير ما تقدّم أنَّ نيابة حروف النسبة بعضها عن بعض التي أدلى بها الواحدي في تفسيره للآيات المباركة أمر لا يمكن التسليم به مطلقًا, بل النظر الى الوظيفة المعنوية التي خرج بها الحرف المستعمل في الآية أولى من تأويله الى معنى حرف آخر قد يفسد المعنى والصنعة النحوية, فلكل حرف من حروف النسبة معنى يخدم المقام والسياق, وما له من معنى ليس لغيره.

الخلاصة:

إنَّ كل ماقيل في الحذف و الزيادة و النيابة ما هو إلَّا محض إفتراض كي يتطابق ظاهر الكلام مع القاعدة النحوية التي فرضها النحويون على اللغة العربية بغضّ النظر عن المعنى الذي خرج إليه الاستعمال الذي قيل بحذف جزءٍ منه, فكان النظر إلى المعنى أولى من النظر إلى القاعدة, والواحدي عمد إلى تأويل ألفاظٍ لم تكن من الكلام بشيء فقال بالحذف والزيادة والنيابة وهذا ما فرضته عليه الثقافة النحوية التي كانت سائدة في عصره , في حين أنَّ المعاني التي خرجت إليها الآيات الكريمة كانت أجلَّ من أنْ يقال بحذف أحد أجزائها, وبعض الاستعمالات لم تكن بحاجة إلى تأويل بل يستشعرها المخاطب بالفطرة والسليقة .

الهوامش

- القرآن الكريم

١- ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ١٧٣.

٢- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠١ , وينظر: القرينة في اللغة العربية: ١٧٣.

٣- التفسير البسيط: ٥٠٧/١٤.

٤- ينظر: المقرَّب: ٢١٤/١.

٥- ينظر: المفصل: ٢٠٠/٢.

٦- ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٥/٣.

٧- ينظر: همع الهوامع: ٤٣١/٢.

٨- ينظر: تفسير مقاتل: ٤٠/٣, والكشاف: ١٠٦/٤,

والمحرر الوجيز: ٦١٩/٤- ينظر: البحر المحيط: ٢٥٥/٦.

١٠- ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ٢٩٦/١٦.

١١- الميزان: ١٩٤/١٤.

١٢- التفسير البسيط: ٢٦٤/٢.

١٣- ينظر: معاني القرآن واعرابه: ١٧٦/٤.

١٤- الكشاف: ٥٦٥/٤.

١٥- ينظر: المحرر الوجيز: ٣٢٨/٤, البحر المحيط: ١٥٨/٧, ينظر: الميزان: ١٦١/١٦.

١٦- ينظر: المقرَّب: ٢١٤/١.

١٧- ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٣٥٢/١.

١٨- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠١.

١٩- التفسير البسيط: ٥١٢/١٦.

٢٠- ينظر: فتح القدير: ١٠٤/٤, والتحرير والتنوير: ٣٥/١٩.

٢١- ينظر: البحر المحيط: ٤٥٩/٦.

٢٢- ينظر: سر صناعة الاعراب: ٢٦٩/١.

٢٣- مغني اللبيب: ٧٧٢/٢.

٢٤- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٧٥٩.

٢٥- نحو القرآن: ٥١.

٢٦- ينظر: معاني النحو: ٢٦/٣- ٢٧.

٢٧- ينظر: نحو القرآن: ٥١, والتأويل النحوي في تفسير مجمع البيان للطبرسي ٥٤٨هـ, رسالة ماجستير: ٤.

٢٨- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٤.

٢٩- البسيط: ١٨٦/٦.

٣٠- ينظر: معاني القرآن: ٢٤٨/١.

٣١- ينظر: معاني القرآن واعرابه: ٤٩٠/١.

٣٢- ينظر: الكشاف: ٦٦٢/١.

٣٣- ينظر: المحرر الوجيز: ٥٤٤/١, والبحر المحيط: ١٢٥/٣, والتحرير والتنوير: ١٧٢/٤.

٣٤- ينظر: الجملة العربية والمعنى: ٢٧٣.

٣٥- ينظر: البسيط: ١٨٦/٦.

٣٦- نحو القرآن : ٥٢ .

٣٧- التفسير البسيط: ٢٠٣/١٨.

٣٨- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٧١٨.

٣٩- ينظر: التأويل النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي ت٧٩٤هـ, أطروحة دكتوراه: ١٢١.

٤٠- ينظر: معالم التنزيل: ٣٣٣/٦, وفتح القدير: ٣٥١/٤.

٤١- ينظر: نحو القرآن: ٦٠.

٤٢- التفسير البسيط: ٤٧٢/١٠.

٤٣- ينظر: معاني القرآن: الفراء: ٤٤٠/١, واعراب القرآن: النحاس: ٢١٨/٢, والمحرر الوجيز: ٤١/٣, والتحرير والتنوير: ٢١٧/١٠.

٤٤- الكشاف: ٥١/٣.

٤٥- ينظر: القرينة في اللغة العربية: ١٧٨.

٤٦- ينظر: التحرير والتنوير: ٤١/٣.

٤٧- كتاب سيبويه: ١٠٦/٣.

٤٨- مغني اللبيب: ٧٤٣/٢.

٤٩- ينظر: مغني اللبيب: ٧٤٣/٢, والكليات: ٧٢٥.

٥٠- ينظر: معاني النحو: ١٣٧/٤- ١٣٨.

٥١- البسيط: ١٤/ ٣١٠- ٣١١.

٥٢- ينظر: تفسير مقاتل: ٦٣٧/٢, ومعاني القرآن واعرابه: الزجاج: ٣٤٤/٣, والبسيط: ٣١١/١٤.

٥٣- التفسير البسيط: ١٥/ ٥٨٤.

٥٤- ينظر : معاني النحو : ١٥٥/٤.

٥٥- التفسير البسيط: ١٢٢/٨.

٥٦- ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٥/٤.

٥٧- الأصول في النحو: ١٥٧/٢.

٥٨- ينظر: سر صناعة الاعراب: ٢٦٩/١ - ٢٧٠.

٥٩- الرد على النحاة: ٨٢.

٦٠- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٦٦٧.

٦١- ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٣٣١.

والبحر المحيط: ١٢٦/٤.

٦٢- ينظر: فتح القدير: ١٦١/٢.

٦٣- ينظر: الدر المصون في الكتاب المكنون: ٦١٢/٤.

٦٤- ينظر: البحر المحيط: ١٢٦/٤.

٦٥- ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ١٤/٣.

٦٦- ينظر: القرينة في اللغة العربية: ١٧٦.

٦٧- البسيط: ٥١/١٠.

٦٨- ينظر: نحو القرآن: ٥٧.

٦٩- ينظر: معاني النحو: ٤١/٣.

٧٠- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٣.

٧١- التفسير البسيط: ٣٨٩/٢٣.

٧٢- ينظر: التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري ت٧٦١هـ, اطروحة دكتوراه: ١٦٨ , والتأويل النحوي في تفسير روح المعاني للآلوسي, اطروحة دكتوراه: ١٩٩.

٧٣- مغني اللبيب: ١٢٩/١.

٧٤- ينظر: حروف الجر بين النيابة والتضمين: ٢٣٥.

٧٥- كتاب سيبويه: ٢١٧/٤.

٧٦- كتاب سيبويه: ٢٣١/٤.

٧٧- ينظر: حروف الجر بين النيابة والتضمين: ٢٣٦.

٧٨- كتاب سيبويه: ١٢٦/٤- ١٢٧.

٧٩- ينظر: الكشاف: ٣٤٩/٦, و مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢٤٤/١٠, والبحر المحيط: ٤٤٤/٨, والتحرير والتنوير: ٢٤٣/٣٠, والميزان: ٢٨١/٢٠.

٨٠- ينظر: الكشاف: ٣٤٩/٦, ومجمع البيان: ٢٤٤/١٠, والبحر المحيط : ٤٤٤/٨, والتحرير والتنوير: ٢٤٣/٣٠.

٨١- ينظر: معاني النحو: ٤٣/٣.

٨٢- التفسير البسيط: ٣٧٣/١٧.

٨٣- ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٣/ ١٥.

٨٤- ينظر: نفسه: ١٥/٣.

٨٥- ينظر: معاني النحو: ٥٦/٣.

٨٦- ينظر: الميزان: ٢٥/١٦.

٨٧- الكشاف: ٤٩٢/٤.

٨٨- ينظر: التحرير والتنوير: ١٠٢/٢٠.

٨٩- ينظر: ٢١٨.

٩٠- ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٢٢١.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت ٣١٦هـ, تح: د. عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت – لبنان, ط٣, ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م: ١٥٧/٢.

٢- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ٧٩٤هـ, تح: أبي الفضل الدمياطي, دار الحديث, (د.ط), ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٣- البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين, دار الهجرة, إيران – قم, ط٢, ١٤٠٥هـ.

٤- البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ٧٤٥هـ, تح: عادل عبد الموجود وآخرين, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, ط١, ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٥- التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. أحمد عبد الفتّاح الحموز, مكتبة الرشيد, الرياض – المملكة العربية السعودية, ط١, ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦- التبيان في تفسير القرآن: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي ت ٤٦٠هـ, تح: آغا برزك الطهراني, دار احياء التراث, بيروت – لبنان, (د.ط), (د.ت).

٧- التحرير والتنوير: الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور, الدار التونسية – تونس, ١٩٨٤, (د.ط).

٨- التفسير البسيط: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي ت ٤٦٨هـ, تح: د. محمد بن صالح بن عبد الله الفوزان, دار العماد, الجمهورية العربية السورية- دمشق, ط١, ١٤٣٤هـ– ٢٠١٣م: ج٢.

٩- التفسير البسيط: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي ت ٤٦٨هـ, تح: د. أحمد بن محمد بن صالح, و د. محمد بن حمد بن عبد الله المحيميد, دار العماد, الجمهورية العربية السورية- دمشق, ط١, ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م, ج٦.

١٠- التفسير البسيط: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي ت ٤٦٨هـ, تح: د. محمد بن منصور الفايز, دار العماد, الجمهورية العربية السورية- دمشق, ط١, ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م: ج٨.

١١- التفسير البسيط: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي ت ٤٦٨هـ, تح: د. إبراهيم بن علي الحسن, دار العماد, الجمهورية العربية السورية- دمشق, ط١, ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م: ج١٠.

١٢- التفسير البسيط: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي ت ٤٦٨هـ, تح: د. عبد العزيز بن محمد اليحيى, دار العماد, الجمهورية العربية السورية- دمشق, ط١, ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م: ج١٤.

١٣- التفسير البسيط: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي ت ٤٦٨هـ, تح: د. عبد الله بن عبد العزيز بن محمد المريمغ:, دار العماد, الجمهورية العربية السورية- دمشق, ط١, ١٤٣٤هـ– ٢٠١٣م: ج١٥.

١٤- التفسير البسيط: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي ت ٤٦٨هـ, تح: د. عبد الله بن عبد العزيز بن محمد المريمغ, و د. سليمان بن إبراهيم بن محمد الخصين, دار العماد, الجمهورية العربية السورية- دمشق, ط١, ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م:ج١٦.

١٥- التفسير البسيط: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي ت ٤٦٨هـ, تح: سليمان بن إبراهيم بن محمد الحصين, دار العماد, الجمهورية العربية السورية- دمشق, ط١, ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م:ج١٧.

١٦- التفسير البسيط: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي ت ٤٦٨هـ, تح: د.سليمان بن إبراهيم بن محمد الحصين, و د. محمد بن عبد الله بن سايح الطيار, , دار العماد, الجمهورية العربية السورية- دمشق, ط١, ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م: ج١٨.
١٧- التفسير البسيط: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي ت ٤٦٨هـ, تح: د. نورة بنت عبد الله الورثان, دار العماد, الجمهورية العربية السورية- دمشق, ط١, ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م: ج٢٣.
١٨- تفسير مقاتل بن سليمان, تح: د. عبد الله محمود شحاته, مؤسسة التاريخ العربي, بيروت– لبنان, ط١, ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٩- الجملة العربية والمعنى: د. فاضل صالح السامرائي, دار ابن حزم, بيروت – لبنان, ط١, ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي, تح: شوقي ضيف, دار المعارف, ط٢, (د.ت).
٢١- رصف المباني في شرح حروف المعاني, أحمد بن عبد النور المالقي٧٠٢هـ, تح: أحمد محمد الخراط, مجمع اللغة العربية – دمشق, (د.ط), (د.ت).
٢٢- الدر المصون في الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ, تح: د. أحمد محمد الخراط, دار القلم دمشق, د.ط, د.ت.
٢٣- سر صناعة الاعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني ت٣٩٢هـ, تح: حسن هنداوي, دار القلم دمشق, ط٢, ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٤- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: محمد محيي الدين عبد الحميد,دار التراث, القاهرة, ط٢٠, ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢٥- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت١٢٥٠هـ, تح: د. عبد الرحمن عميرة, دار الوفاء, (د.ط), (د.ت).
القرينة في اللغة العربية: د. كوليزار كاكل عزيز, دار دجلة, عمان, ط١, ٢٠٠٩.
٢٦- كتاب سيبويه: لابي بشر عمر بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ, تح: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي, القاهرة, ط٢, ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٧- والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل: جار الله ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨هـ, تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين, مكتبة العبيكان, الرياض – السعودية, ط١, ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٢٨- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية, لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ت١٠٩٤هـ, تح: د. عدنان درويش وآخرين, مؤسسة الرسالة, بيروت- لبنان, ط٢, ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٩- اللغة العربية معناها ومبناها: د.تمام حسان, دار الثقافة, المغرب, (د.ط), ١٩٩٤: ٢٠١ , وينظر: القرينة في اللغة العربية: د. كوليزار كاكل عزيز, دار دجلة, عمان, ط١, ٢٠٠٩.
٣٠- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي ت٥٤٨هـ، دار العلوم, بيروت – لبنان, ط١, ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ت٥٤٦هـ, تح: عبد السلام عبد الشافي محمد, دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, ط١,

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣٢- معالم التنزيل: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ت٥١٦هـ, تح: محمد عبد الله النمر وآخرين, دار طيبة, ط٤, ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣٣- معاني القرآن: لأبي زكريَّا يحيى بن زياد الفراء ت ٢٠٧هـ, عالم الكتب, بيروت – لبنان, ط٣, ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٣٤- معاني القرآن واعرابه: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري ت ٣١١هـ, تح: د. عبد الجليل عبده شلبي, عالم الكتب, بيروت- لبنان, ط١, ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٥- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي, دار احياء التراث العربي, بيروت ـ لبنان, ط١, ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٣٦- المفصل: شرح ابن يعيش, تح: اميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان.
٣٧- المقرَّب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ٦٦٩هـ, تح: أحمد عبد الستار الجواري وآخرين, المساهم, ط١: ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
٣٨- مغني اللبيب في كتب الأعاريب: ابن هشام الانصاري ت ٧٦١هـ, تح : محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, صيدا , بيروت, ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٣٩- الميزان في تفسير القرآن: العلَّامة السيد محمد حسين الطباطبائي ت١٩٨١م, تح: حسين الأعلمي, مؤسسة الأعلمي, بيروت- لبنان, ط١, ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م: ١٩٤/١٤.
٤٠- نحو القرآن: د. أحمد عبد الستار الجواري, المجمع العلمي العراقي – بغداد, (د.ط), ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
٤١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١هـ, تح: أحمد شمس الدين, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, ط١, ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
الرسائل والأطاريح:
٤٢- التأويل النحوي في تفسير مجمع البيان للطبرسي ٥٤٨هـ, رسالة ماجستير: حسين خضير عباس عبد الجليل الغزي, اشراف: د. عبد الستار مهدي علي, جامعة بابل - كلية التربية, ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٤٣- التأويل النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي ت٧٩٤هـ, أطروحة دكتوراه: هاشم محمد مصطفى, اشراف: د. كاصد ياسر حسين الزيدي, جامعة القادسية – كلية الآداب, ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٤٤- التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري ت٧٦١هـ, أطروحة دكتوراه: ليث قهير عبد الله الحياني الهيتي, اشراف: د. طه محسن, جامعة بغداد- كلية الآداب, ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٤٥- التأويل النحوي في تفسير روح المعاني للآلوسي, أطروحة دكتوراه: عبد الهادي كاظم كريم حمزة الحربي, اشراف: د. عبد الستار مهدي علي, جامعة بابل, ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
البحوث والدوريات:
١- حروف الجر بين النيابة والتضمين, أحمد مطر العطية, بحث نشر في مجلة التراث العربي, عدد: ١١٢: ذو الحجة ١٤٢٩هـ – كانون الأول ٢٠٠٨م.

علیه السلام
علیه السلام
علیه السلام

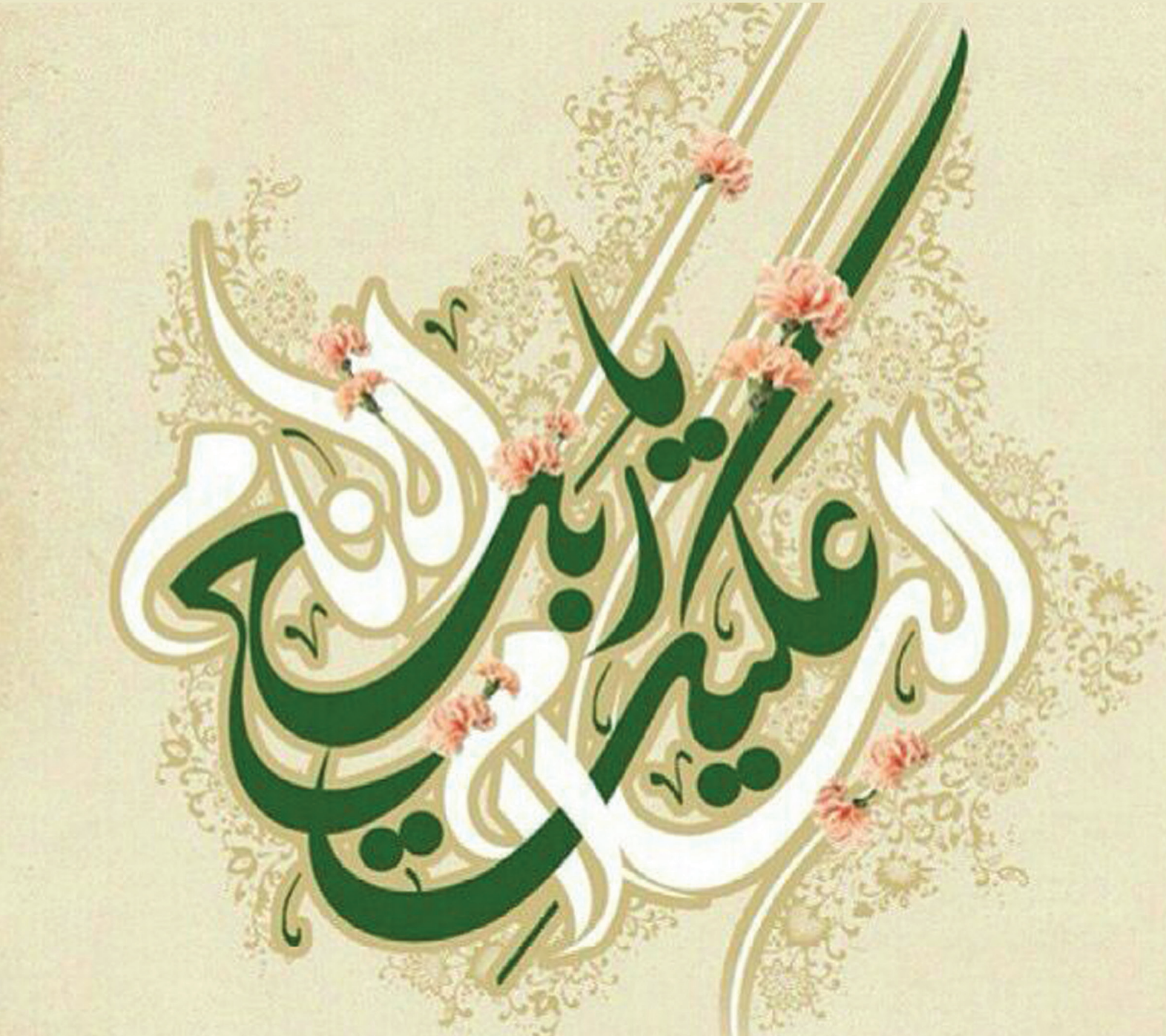
علیه السلام